



مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

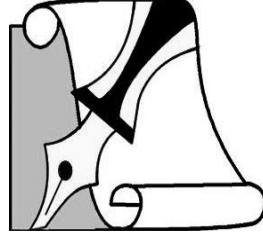
# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في فلسطين

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)

Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)

[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز للدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## مقدمة

وكان عباس قد دعا المجلس الوطني الفلسطيني للاجتماع من أجل وضع إستراتيجية للرد على قرارات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الخاصة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وخطط لنقل السفارة الأميركية إلى المدينة، و اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني جاء بعد ٢٣ على آخر دورة عادية وسط مقاطعة واعتراض على الصيغة التي عقد فيها، وغابت الانتخابات عن المشهد، حيث لم يتم انتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة، بل جرى اختيارها بالتشاور مع الفصائل التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية المشاركة في الاجتماع.

وواضح أن الرئيس عباس حقق أهدافه من وراء انعقاد المجلس الوطني، فهو يريد البقاء في الحكم واستمرارية السلطة، والحفاظ على الوضع القائم دون استسلام ولا مواجهة، ولا تغيير جوهرى بقواعد اللعبة المستمرة منذ سنوات إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً. ويدل على ذلك المبادرة الاعتراضية التي طرحها في مجلس الأمن، والتي تهدف إلى إبقاء الأمر كما كان قبل صفقة ترامب، مأزق نهج التسوية يتفاقم، لأن الأمور تتدهور باستمرار، ولا يمكن الحفاظ على الوضع الراهن والتقدم إلى الأمام دون اعتماد مقاربة جديدة مختلفة جوهرياً، بما يكفل تغيير المسار، باعتماد اعتماد إستراتيجية جديدة ومختلفة قادرة على تحقيقه.

أما "حماس"، فتراهن على الوقت وعلى متغيرات عربية وإقليمية ودولية، لا يجب انتظار حدوثها، لأنها حتى لو حدثت كما تأمل الحركة، فإن الانتظار ليس سياسة يمكن الرهان عليها، وبخاصة أن التطورات قد تكون مغايرة.

لا زالت على ما يبدو صفقة القرن تجدد نفسها عبر الاتصالات العديدة التي تسعى إلى تقريب المسافة بين الأطراف، ولكن الواضح من التسريبات أنها تكاد تكون ترجمة للموقف الإسرائيلي؛ وفي المقابل يرفض الفلسطينيون الصفقة في موقف جعلهم يواجهون الضغوط والعقوبات من الاتجاهات ذات الصلة. وقد أكد المجلس الوطني على ضرورة التصدي لصفقة القرن، وللموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل، خاصة في قضية القدس والاستيطان والللاجئين.

فيما تتواصل مسيرة العودة وتقترب من موعد ذكرى النكبة، الذي يتوقع أن يشهد تصعيداً، وتحدياً للعدو الذي يتحسب من تطورات مسيرة العودة، واعتبرها شكلاً من أشكال الحرب وسعى لاحتوائها عبر توسيط أطراف إقليمية ودولية، وتزايد تأثير الطائرات الورقية، باعتبارها إحدى ابتكارات المقاومة الشعبية.

## مسار صفقة القرن

أفادت صحيفة معاريف أنها حصلت على بعض تفاصيل خطة الرئيس ترامب لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والمعروفة "بصفقة القرن". وحسب الصحيفة فقد عرض الأمريكيون على وزير الحرب افيغور ليبرمان خلال زيارته لواشنطن تفاصيل صفقة القرن والتي تشمل تنازلات "اسرائيلية" كبيرة، حيث تم تسليم مسودة صفقة القرن لإسرائيل وحثها على أن تقبل بالتنازلات بالخطة، وتستند الخطة، أولاً قيام "اسرائيل" بتسليم السلطة الفلسطينية المسؤولة عن مناطق شعفاط وجبل المكبر والعيصوية وأبو ديس، مما يحول شرقي القدس لعاصمة فلسطين وتكون الأربعة أحياء تحت السيادة الفلسطينية، وبذلك يتم فصل شرقي القدس عن غربها.

ثانياً، وعدت الولايات المتحدة "إسرائيل" الحصول على الدعم الكامل من البيت الأبيض بما يتعلق بالجهود المبذولة في برنامج إيران النووي، وتوفير غطاء دولي لإسرائيل إن قرّرت مهاجمة إيران بشكل مباشر، كما تقدّم إدارة ترامب دعم عسكري غير محدود لإسرائيل، ومنحها أسلحة متطورة.

من جهتها كشفت مصادر بارزة في حركة "فتح" ما تقول إنها تفاصيل وصلتها بشأن تصفية القضية الفلسطينية تحت شعار "صفقة القرن" التي يتبناها الرئيس ترامب، وتقال موافقة من بعض الدول العربية. وهناك خطأ كبيراً بشأن الحديث المتعلق بالصفقة وتبني الأطراف الإقليمية والعربية لها، مؤكدة أنّ الصفقة لها جدول زمني ممتدّ على أكثر من ٣٠ عاماً، يبدأ بمراحل تمهيدية، بحيث لا تضع الأطراف كافة ذات الصلة في مأزق أمام شعوبها، وأنصارها.

وأكدت أنّ التصوّر "الإسرائيلي"، الذي تتبناه أميركا لـ "تسوية القضية الفلسطينية"، يسعى لإقامة دولة مقطّعة الأوصال بحدود تدريجية، يشتمل على إقامة ميناء بحري على ساحل رفح المصرية في المنطقة المتاخمة للحدود مع قطاع غزة، وكذلك إنشاء مطار في المنطقة ذاتها، وأنّ التصوّر الذي طرح على دوائر ضيقة، يبدأ عبر تأسيس منطقة تجارة حرة على الحدود بين قطاع غزة ومصر، تتم توسعتها تدريجياً عبر المنطقة العازلة التي قطعت مصر شوطاً كبيراً في توسعتها منذ نحو عامين، لتصل لعمق يقترب من ٤ كيلومترات داخل الأراضي المصرية في شمال سيناء بطول الشريط الحدودي.

ويتضمّن أيضاً إقامة منطقة خدمات لقطاع غزة على الأراضي المصرية، مثل إنشاء محطة كهرباء عملاقة، وخزانات وقود، بتمويل إماراتي سعودي، على أن يتم إيجاد صيغة لإدارة تلك المشروعات المتمثلة في المطار والميناء، ومنطقة الخدمات، بإشراف دولي، ثمّ يتم نقل تبعيتها وإدخالها تدريجياً ضمن حدود دولة

فلسطينية، وفقاً للصيغة المتواجدة في "صفحة القرن"، إلا أن ذلك كله سيكون على مدار أعوام ليست بالقليلة، بحسب ما أكّدت المصادر.

وكانت السلطات المصرية قد شرعت في السادس والعشرين من تشرين الأول ٢٠١٤، في إقامة منطقة حدودية عازلة مع قطاع غزة بعمق ٥٠٠ متر وبطول ١٤ كيلومتراً، وذلك على خلفية حادث استهدف عسكريين مصريين وأسفر عن مقتل ٣٣ جندياً، تبع ذلك توسيع السلطات المصرية لتلك المنطقة العازلة لتصل لنحو ٢٠٠٠ متر بعمق الأراضي المصرية قبل أن يعلن محافظ شمال سيناء، اللواء عبد الفتاح حرجور، في تشرين الأول ٢٠١٧ الماضي، عن بدء المرحلة الثالثة من مخطط المنطقة العازلة على الشريط الحدودي مع قطاع غزة، من دون توضيح أية تفاصيل بشأنها.

وكانت تقارير "إسرائيلية" قد كشفت توصل القيادي الفلسطيني محمد دحلان، لاتفاق مع الإدارة المصرية على بناء محطة لتوليد الكهرباء في رفح المصرية بتمويل إماراتي تكون مخصصة لاحتياجات قطاع غزة.

وكانت مصادر مصرية كشفت عن ضغوط تمارسها السعودية على الرئيس عباس، للقبول بالتصور الأميركي الإسرائيلي لتسوية القضية الفلسطينية، والذي يقوم على إقامة دولة فلسطينية مقطّعة الأوصال بحدود تدريجية، ضمن ما يشبه إعادة ترسيم للمنطقة بالكامل، موضحةً أن مشروع "نيوم" الذي يسعى ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، لتنفيذه في منطقة البحر الأحمر، يعدّ أحد مكونات تلك التسوية الإقليمية الكبرى.

وكانت إذاعة جيش الاحتلال، كشفت في العام ٢٠١٤، نقلاً عن مصادر سياسية وصفتها بأنها رفيعة المستوى في تل أبيب، النقاب بأن الرئيس عباس، رفض اقتراحاً قدّم له من قبل الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، بموجبه يتم إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وفي مساحة أخرى من شبه جزيرة سيناء، وبالمقابل إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية المحتلة، على حدّ قول المصادر. وقالت مراسلة الشؤون السياسية في الإذاعة، إيلئيل شاحر، إنّ مصر على استعداد لمنح ما أسمته بدولة غزة الكبرى، مساحة من أراضيها في سيناء تصل إلى ١٦٠٠ كم مربع، وهي المنطقة المتاخمة لقطاع غزة، الأمر الذي يُحوّل قطاع غزة إلى أكبر من ناحية المساحة خمسة أضعاف مساحته اليوم، وهناك تُقام دولة فلسطينية تحت السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية؛ كما جاء في اقتراح الرئيس المصري، أن اللاجئين الفلسطينيين، الذين تمّ تشريدهم في نكبة العام ١٩٤٨ بإمكانهم العودة إلى الدولة الفلسطينية في قطاع غزة، والتي ستكون منزوعة السلاح، على حدّ قول المصادر في إسرائيل.

والسؤال الذي يُطرح اليوم: هل صفقة القرن، التي يتبناها ترامب ونتياهو تقضي بإقامة "دويلة" فلسطينية في غزة وقسم من سيناء؟ فقد كشفت ٤ شخصيات سابقة في الإدارة الأمريكية لصحيفة "هآرتس" عن أنّ بنيامين نتنياهو عرض في العام ٢٠١٤ خطة سياسية على إدارة الرئيس الأمريكي حينها باراك أوباما، بأن تقوم إسرائيل بضمّ الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية مقابل حصول الفلسطينيين على مساحات في شمال سيناء محاذية لقطاع غزة.

وحسب هذه الشخصيات، فقد قال نتنياهو لأوباما ووزير خارجيته جون كيري إنّه يعتقد بأنّ الرئيس المصري سيوافق على هذه الخطة، لكن بعدما جسّ الأمريكيون حينها الموقف المصري حصلوا على ردّ سلبيّ على هذه الفكرة.

ووفق هؤلاء فإنّ الخطة التي عرضها نتنياهو على أوباما وكيري تشبه في تفاصيلها ما تمّ تفصيله مؤخراً تحت عنوان "صفقة القرن" أو "خطة السلام" التي تتبناها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وقالت شخصيّة رفيعة في إدارة ترامب للصحيفة العبرية إنّ ما نُشر من تفاصيل حول هذه القضية هي أمور خاطئة ولا تمثّل خطة السلام الحقيقية التي يعمل عليها الطاقم برئاسة صهر ترامب جارد كوشنر.

وبحسب الصحيفة، فإنّ نتنياهو قال لأوباما وكيري بأنّ الخطة المقترحة ستتيح إقامة دولة فلسطينية في جزء من الضفة الغربية، لكنّها في المقابل ستُمكن إسرائيل من ضمّ أجزاء واسعة من الضفة الغربية تحت مسمى الكتل الاستيطانية. وعلى حدّ قول إحدى الشخصيات فإنّ نتنياهو استخدم هذا التعبير، لكنه لم يقدّم تعريفاً دقيقاً لهذه الكتل؛ فالمطروح التعويض على الفلسطينيين خسارتهم أراضي الضفة من خلال منحهم جزءاً من شمال سيناء.

من جهةٍ أخرى، قال وزير حرب العدو أفيغدور ليبberman والذي زار الولايات المتحدة مؤخراً، أنه ولفترة طويلة من الزمن كانت "المسألة الفلسطينية هي قلب الصراع العربي الإسرائيلي ولكن الربيع العربي وكل هذا العنف الدائر في المنطقة يثبت عكس ذلك".

وأضاف خلال مداخلة غيرامام ندوة في "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"، مركز الأبحاث المقرب من حزب (الليكود) الحاكم في إسرائيل: "كيف أرى مستقبل السلام بيننا وبين الفلسطينيين؟ ليس محتملاً لأن الفلسطينيين لا يريدون أن يتعايشوا بسلام مع إسرائيل؛ المشكلة ليست بين العرب وإسرائيل ولكن بين العرب أنفسهم؛ هناك مئات العرب الذين يقتلون كل يوم دون اهتمام؛ ليس هناك طبقة متوسطة بين العرب .. هناك

٩٠% من العرب الذين يعانون من الفقر بينما ١٠% يتمتعون بالثروة". وتابع: "لقد تخلينا عن سيناء، وانسحبنا من معظم (يهودا والسامرة) وكذلك انسحبنا بشكل كامل من قطاع غزة وفكفكنا ٢١ مستوطنة هناك وكنا نأمل أن تصبح غزة سنغافورة جديدة". وإسرائيل ليست مسؤولة عن ما يجري في غزة قائلًا: "إن السبب فيما يجري هو أن (حماس) تأخذ الضرائب من أهل غزة وتنفقها على الصواريخ والأسلحة والأنفاق - والسبب الثاني هو أن الرئيس عباس أوقف كل الدعم لغزة وفرن الكهرباء - إنهم لا يريدون أن يتعايشون بسلام مع إسرائيل بل يريدون العودة إلى حيفا ويافا وبقية المدن الإسرائيلية".

وحول ماهية الإستراتيجية (الإسرائيلية) طويلة الأمد بشأن قطاع، قال ليبرمان "الحل هو البناء مقابل نزع السلاح وهذه مسؤولية شعب غزة للتخلص من المتطرفين الذين يحكمونهم (حماس) ونحن سنوفر لهم الكهرباء والماء في حال قبلوا بإسرائيل واعترفوا بها كما هي الآن". وأضاف "علاقتنا مع العرب من ثلاث شرائح: أولاً مع العالم العربي؛ ثانياً مع الفلسطينيين، وثالثاً مع العرب الإسرائيليين الذي يرون أنفسهم كفلسطينيين.. الفلسطينيون ليسوا في وضع يسمح بتوقيع اتفاق سلام.. السلطة الفلسطينية أصلاً غير موجودة لأن هناك الفصائل في الضفة وحماس في حماستان (غزة) ولا أعتقد أن محمود عباس يحتفظ بالشرعية الكافية لإبرام اتفاق سلام.. تقدّمنا بعروضٍ سخيةٍ ومحمود عباس باستمرار يقول لا.. إنه شبه مستحيل التوصل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين ولذلك لا بد من إبرام اتفاق إقليمي".

وكرر ليبرمان المرة تلو الأخرى أن "السلام مع الفلسطينيين هو وهم، فقط السذج هم الذين يعتقدون أن ذلك أمر ممكن ولكن يمكن أن يكون هناك حل البناء مقابل نزع السلاح ودعني أذكر أن عباس زار واشنطن أضعاف ما زار الخليل أو نابلس.. هو لا يهتم بالاقتصاد والازدهار واستتباب الامن". وأضاف: "من غير المحتمل أن نتعايش نحن مع الفلسطينيين بسلام.. الحل يجب أن يكون مع العرب كما فعل أنور السادات عندما حضر إلى القدس.. بالنسبة للسعودية لا أعرف ولكن هذا هو الحل الأمل لهم وإذا ما بنينا علاقات جيدة مع السعودية والأمارات بأموالهم وإبداعنا سنغير الأوضاع في المنطقة".

وقال ليبرمان، إن "أكبر تهديد يواجه الشرق الأوسط هو محاولة طهران زعزعة الاستقرار في سوريا ولبنان والعراق واليمن، وسعيها إلى امتلاك السلاح النووي".

من جهةٍ أخرى كشف موقع "ميدل إيست فورم" الأمريكي، عن تحرك قطري سعيه الدوحة إلى الطاولة، بعد أيام من زيارة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، إلى واشنطن واجتماعه مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وأن قطر تسعى للتفاوض مع حركة حماس، وإجبارها على قبول "صفقة القرن"، وقالت إن الدوحة وجّهت

رسالة إلى جايسون جرينبلات، مبعوث الرئيس الأمريكي الخاص، تقضي بتحديد شروط لإجبار حركة حماس على العمل ضمن إطار السلطة الفلسطينية، وتقديم نوع من الانفتاح على إسرائيل بموجب معايير "صفقة القرن". وأن هذا من شأنه أن يمنح حماس نفوذاً جديداً وغير مسبوق على السلطة الفلسطينية لم تشهده منذ عام ٢٠٠٦، موضحاً أن هذا سيعيد القطريين إلى الطاولة على أنهم وسطاء بنوع ما من المبادرات، كما أن من شأنه أن يشير إلى إدارة ترامب بأن نفوذ الدوحة على غزة حقيقي ويمكن أن يحقق نتائج .

وأوضح الموقع أن "النفوذ القطري بغزة يمكن ربطه بنزاع الدوحة مع السعودية والإمارات، ومحاولات الدوحة للوصول إلى وضعية جيدة في واشنطن، من خلال لعب دور إيجابي في مسيرة السلام".

كما نقل الموقع عن مصدر آخر، كشف أن "الأمريكيين أبلغوا رئيس المخابرات بالسلطة الفلسطينية ماجد فرج، بوجود رسالة تحدد شروط حماس للعمل تحت إطار السلطة الفلسطينية، مؤكداً أن الأمريكيين أو القطريين نقلوا هذه الرسالة بالفعل للسلطة الفلسطينية.

ويرى المصدر الآخر، أن "حماس مستعدة للعمل مع الأمريكيين حول صفقة القرن مقابل السيطرة على غزة والنفوذ في الضفة الغربية، مشيراً إلى أنه من الواضح أن "هذه الرسالة مصدرها هو أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني".

نقلت تقارير عبرية على لسان **ولي العهد السعودي** محمد بن سلمان قوله: "إن القيادة الفلسطينية ومنذ ٤٠ عاماً وهي تُقوّت الفرص، وترفض جميع المقترحات؛ وان على الفلسطينيين القبول بالعروض المقدمة لهم، والعودة إلى طاولة المفاوضات"، أو "فليصمتوا ويتوقفوا عن التذمر".

واعتبر "أن القضية الفلسطينية لا تشكّل أولوية قصوى بالنسبة للحكومة السعودية" ولا للرأي العام السعودي، مضيفاً "هناك قضايا أكثر أهمية، للتعامل معها مثل إيران".

وأشارت الصحيفة إلى أن بن سلمان أكد على ضرورة الوصول إلى تسوية واتفاق إسرائيلي فلسطيني قبل تطبيع العلاقات بين الرياض وتل أبيب.

وعقب معلق الشؤون السياسية في القناة العاشرة العبرية، باراك رايبند، على حديث بن سلمان قائلاً: "إن هذه الدولة ليست أي دولة عربية.. إنها السعودية"، وأضاف: "لقد أدلى ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، بذلك في العشرين من شهر آذار الماضي، خلال لقائه مع ممثلين عن منظمات يهودية في نيويورك".



وقال رابيد: "ابن سلمان قال كلاماً رائعاً ومما قاله: خلال الأربعين عاماً الماضية فوتت القيادة الفلسطينية مرةً تلو الأخرى الفرص ورفضت أي اقتراح قُدم لها"، وتابع "بن سلمان قال إن الوقت حان ليوافق الفلسطينيون على الاقتراحات وأن يوافقوا على الحضور إلى طاولة المفاوضات أو فليخرسوا ويتوقفوا عن الشكوى"، بحسب ما قال المعلق الإسرائيلي.

وعلى صلةٍ جدد ملك الاردن عبد الله الثاني، خلال مباحثاته مع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في عمان؛ على إلى أهمية الدور الأميركي في كسر حالة الجمود في مسار العملية السلمية، وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وشدد على أهمية تكثيف الجهود إقليمياً ودولياً، لإيجاد آفاق سياسية للتقدم نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عبر إعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة بين الجانبين، استناداً إلى حل الدولتين، وبما يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني، وعاصمتها القدس الشرقية. مؤكداً على أن حلّ الدولتين، هو الحلّ الوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مشيراً إلى أنه يشكل خطوة مهمة وأساسية، باتجاه تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

من جهته أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري، خلال اللقاء مع وفد المعهد اليهودي للأمن القومي الأميركي، الذي يعد أحد مراكز البحث الهامة في واشنطن والذي عقد في مقر الخارجية؛ على أهمية تكثيف المجتمع الدولي من جهوده لاسيما الولايات المتحدة للمساعدة في بناء الثقة وتشجيع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى السلام العادل والشامل على أساس مقررات الشرعية الدولية؛ مشيراً إلى الضغوط الاقتصادية والأمنية والحياتية الكبيرة التي يمر بها المواطن الفلسطيني والتي تحتم أن تتكاتف الجهود من أجل إيجاد مخرج ملائم من حالة الجمود الحالية في عملية السلام؛ مشدداً على ضرورة استيعاب الجميع قدر المعاناة التي يمر بها الشعب الفلسطيني حالياً نتيجة غياب الأمل بشأن الحل النهائي لقضيته وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

### المجلس الوطني الفلسطيني

أكد المجلس الوطني الفلسطيني في ختام دورة انعقاده الاعتيادية ٢٣ "دورة القدس وحماية الشرعية الفلسطينية"، إدانته ورفضه لقرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب غير القانوني، باعتبار القدس عاصمة لـ"إسرائيل" ونقل سفارة بلاده من تل ابيب إلى القدس، والعمل على إسقاط هذا القرار.

وأكد أن علاقة الشعب الفلسطيني ودولته مع إسرائيل، هي علاقة تقوم على الصراع بين شعب ودولته الواقعة تحت الاحتلال، وبين قوة الاحتلال، ويدعو إلى إعادة النظر في كافة الالتزامات المتعارضة مع ذلك. وأعلن المجلس رفض الحلول المرحلية والدولة ذات الحدود المؤقتة، ودولة غزة ورفض إسقاط ملف القدس واللجئين والمستوطنات والحدود وغيرها تحت أي مسمى بما في ذلك ما يروج له كصفحة القرن وغيرها من الطروحات الهادفة لتغيير مرجعيات "عملية السلام" والالتفاف على القانون الدولي والشرعية الدولية. وأخذاً بعين الاعتبار تتصل دولة الاحتلال من جميع التزاماتها بموجب الاتفاقات المبرمة، وإنهاءها لها بالممارسة والأمر الواقع، أعلن المجلس الوطني أن الفترة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن، بما انطوت عليه من التزامات، لم تعد قائمة.

وكلف المجلس اللجنة التنفيذية بتعليق الاعتراف بـ"إسرائيل" إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران ٦٧ وإلغاء قرار ضم القدس الشرقية ووقف الاستيطان.

وأكد المجلس على وجوب تنفيذ قرار المجلس المركزي في دورتيه الأخيرتين بوقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله والتحرر من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسها بروتوكول باريس، بما في ذلك المقاطعة الاقتصادية لمنتجات الاحتلال، بما يدعم استقلال الاقتصاد الوطني ونموه، ويؤكد المجلس ضرورة التزام اللجنة التنفيذية ومؤسسات دولة فلسطين بالمباشرة في تنفيذ ذلك.

وتوقف المجلس الوطني مطولاً أمام الوضع في قطاع غزة، مؤكداً إدانة محاولات الحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة لتكريس الفصل بين الضفة والقطاع وتدمير إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة عاصمتها القدس؛ ومن هنا يؤكد المجلس على الأولوية الملحة لإنجاز إنهاء الانقسام البغيض مؤكداً على وحدة أرض "دولة فلسطين" في غزة والضفة بما فيها القدس الشرقية فلا دولة في غزة ولا دولة بدون غزة.

وانتخب المجلس في نهاية دورته الـ ٢٣ التي عقدت في رام الله بتاريخ (٣٠-٤ حتى ٣-٥-٢٠١٨) أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، وأعضاء المجلس المركزي الفلسطيني، وكانت آخر دورة عادية عقدت للوطني كانت قبل ٢٢ عاماً.

وتوجد ثلاثة مقاعد لحركة فتح، التي رشحت الرئيس محمود عباس، وسيرشح رئيس اللجنة التنفيذية وعزام الأحمد وصائب عريقات لشغل مقاعدها، ويوجد لكل فصيل، وهم الجبهة الشعبية، والديمقراطية، وحزب الشعب الفلسطيني، وفداً، ولجبهة النضال وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة التحرير العربية مقعد واحد، يضاف إليها مقعد للمبادرة الفلسطينية، التي اعتمدها "الوطني" لأول مرة في دورته الحالية عضواً في المنظمة.

أما أبرز المغادرين المتوقعين، فهم ياسر عبد ربه، وفاروق القدومي، وعلي إسحاق، وعبد الرحيم ملح، وزكريا الأغا. واعتمد خطاب الرئيس عباس في الجلسة الافتتاحية بديلاً عن تقرير الذي جرت العادة أن يقدمه رئيس اللجنة التنفيذية عن آمال اللجنة بين دورتي المجلس الوطني؛ وانتخب المجلس الرئيس عباس رئيساً لدولة فلسطين

وأعلن الرئيس عباس، أسماء الأعضاء الجدد للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذين جرى اختيارهم من قبل المجلس الوطني؛ والأعضاء الخمسة عشرهم: الرئيس محمود عباس، وصائب عريقات، وعزام الأحمد، وحنان عشراوي، وبسام الصالحي، وأحمد مجدلاوي، وفيصل عنكي، وواصل أبو يوسف، وزياد أبو عمرو، وتيسير خالد، وصالح رأفت، علي أبو زهري، عدنان الحسيني، أحمد بيوض التميمي، أحمد أبو هولي.

وأوضح أن **الثلاثة شواغر** في اللجنة التنفيذية ستبقى لحركتي حماس، والجهاد الإسلامي، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، وذلك لحين التوافق معهم بملف منظمة التحرير.

فيما تلى عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد أسماء ٣٥ عضواً جديداً في المجلس المركزي الفلسطيني؛ والأعضاء هم: الشيخ محمد حسين، الكاهن عبد الله واصف الكاهن، والشيخ محمد سعيد صلاح، والأب عبد الله جوليو، والشيخ يوسف سلامة، ومترى الراهب، ونور الامام، والدكتور علي معروف، والسيد علي الصالح، وحنان حنايا، وداود الزير، والدكتور رمزي خوري، والدكتور محمد مصطفى، ومنيب المصري، وطارق العقاد، وسامي خوري، وميشيل الصايغ، ومحمد أبو رمضان، ومأمون أبو شهلا، وعمر الغول، وكمال الشرافي، ومحسن ابو رمضان، وعاطف ابو سيف، واکرم هنية، والدكتور رامي الحمد الله، والدكتور رياض المالكي، ونبييل الجعبري، ونبييل قسيس، والدكتور أحمد جميل عزم، والمهندس اسحاق سدر، والدكتور رياض منصور، وعماد الخطيب، وعلا عوض، وفيحاء عبد الهادي، وعبد القادر فيصل الحسيني، وجورج جقمان، وعبد الإله الأتيرة.

### مهاجمة الرئيس عباس

خصّصت صحيفة "نيويورك تايمز" افتتاحيتها للهجوم على الرئيس عباس، بسبب تصريحاته التي أطلقها عن اللاسامية وعلاقتها باليهود، خلال افتتاحه لدورة المجلس الوطني؛ وقالت إن الرئيس عباس بخطابه أظهر بأنه غير جدير في الاستمرار بمنصبه رئيساً للسلطة الفلسطينية، وأن الفلسطينيين بحاجة إلى رئيس يتمتع

بالطاقة والرؤية (..) عباس دمّر صورته كشريك للسلام، حتى لو عاد الفلسطينيون والإسرائيليون إلى طاولة المفاوضات.

واتّهمت الصحيفة الرئيس عباس بالوقوف على رأس سلطة فاسدة تشهد اختلالاً وظيفياً، وفقدت كثيراً من تأييد الفلسطينيين، واتّهمته بالفشل في توحيد الشعب الفلسطيني وإنهاء الإنقسام بين الضفة وغزة، وقالت الصحيفة إن الخضوع لمحمود عباس في هذه الفترة يعدّ مدمراً وأن الوقت حان للتخلي عن منصبه.

من جهته قال المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف إن الرئيس عباس اختار استخدام خطابه في افتتاح جلسات المجلس الوطني الفلسطيني لتكرار "إهانات معادية للسامية". وأن مثل تلك التصريحات "غير مقبولة وتثير الانزعاج بشكل بالغ ولا تخدم مصالح الشعب الفلسطيني أو السلام في الشرق الأوسط"، وذكر المسؤول الدولي أن "إنكار العلاقة التاريخية والدينية لليهود بالأرض وأماكنهم المقدسة في القدس، يتناقض مع الواقع"، وفقاً له.

وتابع أن "الهولوكوست لم تحدث من فراغ، بل كانت نتيجة آلاف السنين من الاضطهاد، لذا فإن محاولات التقليل منها أو إنكارها أو تغيير حقيقتها خطيرة"، وشدد بأن على القادة التزاماً يحتمّ عليهم مواجهة معاداة السامية في كل مكان ووقت. من جهته، قال الاتحاد الأوروبي أن الخطاب الذي ألقاه الرئيس عباس ينطوي على ملاحظات غير مقبولة، وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أن تلك الملاحظات تتعلق بأصول المحرقة النازية وشرعية إسرائيل، مشدداً على أن هذه التعليقات لن تساعد في حل الدولتين "وهو مادعا إليه الرئيس عباس مراراً وتكراراً".

وأضاف البيان: "لقد حدّدت الهولوكوست والحرب العالمية الثانية تاريخ أوروبا الحديث مثل أي حدث آخر وسيظلّ تعليم المحرقة عنصراً أساسياً في بناء المرونة ضد كل أشكال الكراهية في مجتمعاتنا ولا تشكل معاداة السامية تهديداً لليهود بل لكل مجتمعاتنا الليبرالية والمفتوحة". وتابع البيان: "سيظلّ الاتحاد الأوروبي ملتزماً بمكافحة أي شكل من أشكال معاداة السامية وأي محاولة للتغاضي عن المحرقة أو تبريرها أو التقليل من شأنها".

فيما هاجم رئيس كيان العدو رؤوفين ريفلين، الرئيس عباس، وقال: "أنا مضطر للحديث عن تصريحات عباس الصادمة في الأيام الأخيرة، وكيف يمكن لزعيم يعبر عن هذه الأفكار المعادية للسامية، أن يقدم نفسه على أنه شريك للسلام، لم نقل نحن هذا، بل هو اختار قوله بصوته، وحن الوقت لكي تصغي جميع دول العالم، مع معاداة السامية، لا يوجد حوار، ولا يوجد تفاوض مع معاداة السامية، وستسعى دولة إسرائيل دائماً إلى السلام مع جيرانها، لكن لا تقبل أبداً، أولئك الذين لا يعترفون بحقها في الوجود".

إلى ذلك، هاجم وزير التعليم نفتالي بينت، الرئيس عباس قائلاً: "إن أبو مازن غارق في معاداة السامية والعنصرية من الرأس وحتى أخمص القدمين.. إنه يواصل تقليد أسلافه، المفتي الذي كان صديقاً لهتلر، وعرفات، قاتل اليهود، وهو يصب سم العداء للسامية في عقول الجيل القادم، السلام سنحققه مع الميدان، وليس عبر سلطة معادية للسامية"، وفق مزاعمه.

وقدمت حكومة العدو شكوى رسمية إلى مجلس الأمن الدولي، وطالب سفير العدو الدائم في الأمم المتحدة، داني دانون، في الشكوى بإدانة ما اعتبره "تعليقات معادية للسامية من قبل الرئيس عباس، وألاً يقف مكتوف الأيدي إزاء إنكار حق إسرائيل في الوجود"، مدّعياً أن "مثل هذا الخطاب ضد شعب خضع لآلاف السنين من الاضطهاد الذي لا يطاق، غير مقبول على الإطلاق".

وطالب جميع القادة بإدانة هذه الملاحظات البغيضة المتكررة، والمطالبة باعتذار كامل ومخلص من عباس؛ وزعم أن خطاب عباس "محاولة خطيرة لإعادة كتابة التاريخ، وادّعاء أن الحركة الصهيونية كانت نتيجة لمؤامرة أوروبية". واختتم دانون رسالته بقوله، "لكي يكون هناك تقدّم حقيقي نحو السلام في منطقتنا، سيحتاج الفلسطينيون إلى قادة ملتزمين بتعزيز الأمل والسعي إلى مستقبل أفضل".

وكان الرئيس عباس قال في كلمته بافتتاح المجلس الوطني برام الله، "لماذا تحصل تلك المذابح (الهولوكوست وغيرها) لليهود؟ هم يقولون (لأننا يهود)، أريد إحضار ٣ يهود بثلاثة كتب، منهم جوزيف ستاين وأبراهام وإسحاق نوتشرد، يقولون إن الكراهية لليهود ليست بسبب دينهم، إنما بسبب وظيفتهم الاجتماعية".

وفي وقتٍ لاحق قدم الرئيس عباس اعتذاره عن ماورد في خطابه حول عدا الموضوع. وبدوره، نفى أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، صائب عريقات، إنكار عباس المذابح التي تعرّض لها اليهود، بما فيها الهولوكوست "المحرقة"، وأبدى استغرابه من الحملة الإسرائيلية ضد "عباس"، واتّهامه بالإرهاب ومعاداة السامية، وقال عريقات، "الرئيس لم ينفِ المذابح التي تعرّض لها اليهود، بما فيها المحرقة، وهو يؤمن بالسلام والمفاوضات، وبإقامة دولتين، حسب رؤيته للسلام التي طرحها أمام مجلس الأمن الدولي في ٢٠ شباط الماضي". ولفت إلى أنه جرى تحريف أقوال الرئيس عباس، وتابع "الرئيس ذكر رأي بعض المؤرخين اليهود، علماً أن الرئيس لم ينفِ المذابح التي تعرض لها اليهود بما فيها المحرقة".

### خسائر بالملايين بفعل الطائرات الورقية الحارقة

قالت صحف العدو إن إطلاق الطائرات الورقية المحمّلة بمواد حارقة من قطاع غزة تسبب بخسائر مالية كبيرة تصل إلى ملايين الشواقل، بعد احتراق مئات الدونمات الزراعية الخاصة بمستوطني "غلاف غزة"،

وذكرت صحيفة "إسرائيل اليوم" أن "ما يجري إرهاب من نوع جديد يحرق القلوب والحقول معاً، إذ فقد مزارعو الغلاف مئات الدونمات الزراعية نتيجة احتراقها"، وأدعت الصحيفة أن حركة حماس تقف خلف التظاهرات وإطلاق الطائرات الورقية، ونجحت في التشويش على حياة سكان الغلاف.

وتعتبر الطائرات الورقية الحارقة إحدى أساليب الشبان في القطاع لإحداث خسائر مادية للعدو، رداً على قمع قوات الاحتلال المشاركين السلميين في مخيمات ومسيرات العودة التي انطلقت منذ الـ٣٠ من آذار الماضي، ذكرت القناة الثانية بأن جيش الاحتلال على حدود غزة قرر تصعيد الوضع ضد مطلقى الطائرات الورقية، ووفقاً لضابط عسكري "إسرائيلي"، فالجيش سيطلق النار نحو مطلقى الأطلاق الورقية، كما سيستخدم الجيش طائرات مسيرة لاعتراض الأطلاق الورقية وإسقاطها فوق أراضي القطاع قبل ان تدخل للمجال الجوي لمستوطنات غلاف غزة. ووفقاً للضابط، فإن ظاهرة الأطلاق الورقية أصبحت عمل "إرهابي" وتهديد، فكما يرد الجيش على إطلاق الصواريخ من قطاع غزة سيرد أيضاً ضد مطلقى الأطلاق الورقية، وسوف يتم تركيب عدسة بندقية على بنادق القناصة أيضاً لإصابة الأطلاق الورقية، وهي في الجو.

وتعتمد العدسة على منظومة "مطلق النار الذكي"، حيث تصيب الهدف على بعد ١٠٠ متر جواً، ومن المتوقع أن يتم توزيع ٢٥٠ عدسة على الجنود القناصة المتمركزين على حدود قطاع غزة.

المراسل الصحفي في موقع "يديعوت أحرنوت" متان تسوري قال: "جيش الاحتلال نجح في الوصول إلى حلول تكتيكية لظاهرة الطائرات الورقية التي يستخدمها الفلسطينيون لحرق الحقول الزراعية على الحدود مع قطاع غزة؛ وسياسة احتواء واستيعاب هذه الظاهرة قد انتهت"، وذلك نظراً للمخاطر الكبيرة والضخمة التي نجمت عن هذا التهديد الذي أصبح الآن في سلم الأولويات العسكرية لجيش الاحتلال.

وفي سياقٍ منفصل قامت قوات الهندسة العسكرية التابعة للجيش خلال الأيام الأخيرة الماضية بالتوغّل داخل حدود القطاع لنشر الأسلاك الشائكة للحيلولة دون نجاح المتظاهرين من اختراق الحدود في مظاهرات يوم غد.

من جهته أكد الناطق باسم وزارة الصحة في قطاع غزة د. أشرف القدرة أن الاحتلال ارتكب جرائم مُمنهجة بحق المشاركين في مسيرة العود الكبرى السلمية، وأنه خلال شهر نيسان الماضي، أدت إجراءات الاحتلال الى استشهاد ٤٥ مواطناً وإحداث بتر للأطراف في ٢٤ حالة من اجمالي ٦٧٩٣ اصابة في قطاع غزة.

فيما قالت مصادر عسكرية في القيادة الجنوبية في لجيش الاحتلال ، "إن حركة حماس من خلال المظاهرات علي السياج الفاصل تبحث عن نقاط الضعف في صفوف الجيش على امتداد الحدود مع غزة تمهيداً لاجتياز الحدود في ١٥ أيار، ولكن الجيش وضع خطأً أحمرًا لهذا اليوم ستدفع حماس ثمنه باهضاً".

ويعتقد جيش الاحتلال أن الشبان الذين اقتربوا من السياج الفاصل هم أشخاص مدربين ولا يستبعد أنهم ينتمون لوحدة النخبة في كتائب القسام، وأن إشعال الإطارات المطاطية ومن ثم سحب الأسلاك الشائكة ومن ثم الاقتراب من السياج الفاصل تم التخطيط له ولم يكن أمراً عفويًا. وتابعت المصادر: "حماس تعد للجيش مفاجأة لذلك الجيش يستعد لوقوع عملية كبيرة خلال مسيرة ١٥ أيار، وأن جيش الاحتلال لا يخشى تسلل المئات عبر السياج الفاصل، بل يخشى أن تقوم عناصر من حركة "حماس" بمهاجمة المواقع العسكرية أو اقتحام الكيبوتسات المجاورة للقطاع".

وأكد المتحدث باسم جيش الاحتلال اللواء رونين منليس، أن طائرات سلاح الجو هاجمت، أهدافاً للبحرية الفلسطينية في قطاع غزة، وذلك رداً على محاولات اختراق الحدود الواسع على طول الحدود التي جرت في مسيرة العودة؛ وقال "هاجمنا ٦ مواقع تابعة لحماس بغزة، رداً على محاولات اختراق الحدود، وإن استهدافات الجيش في القطاع هي تنفيذ للسياسة الجديدة التي سيسلكها في ظل تصاعد مسيرة العودة ومحاولات اجتياز الجدار الواسعة".

و"الجيش انتقل بذلك من التهديد إلى التنفيذ رداً على هذا العمل الموسع الذي جرى على طول الجدار، وإن الجيش ينظر إلى التطور على الحدود بخطر"، محملاً في الوقت ذاته حركة حماس المسؤولية عن الاستهداف في عمق القطاع، "لأنها تقود المسيرة التي تثير العنف على الجدار". على حد قوله؛ وأضاف "الجيش لن يسمح بتحويل الجدار الحدودي منطقة التحام ومواجهات مستمرة". وإن الأهداف التي سيستهدفها الجيش حالياً "المنشآت التابعة للبحرية الفلسطينية في القطاع"، مضيفاً "الجيش بدأ بما هدد به سابقاً ومنذ بدء المسيرات بأنه سيضرب في قلب القطاع أهدافاً تابعة لحماس".

### المسيرات حالة حرب

وقالت صحيفة (هآرتس): "إن إسرائيل تعتبر مسيرات العودة، على طول حدود قطاع غزة، هي جزء من حالة الحرب، وبالتالي لا يمكن تطبيق قانون حقوق الإنسان على أوامر فتح النار"، وفي رد على التماس قدمته منظمات حقوق الإنسان إلى المحكمة العليا، ضد أوامر إطلاق النار في جيش الاحتلال، ادّعت أن "أوامر إطلاق النار في الجيش، تتسق مع القانون الإسرائيلي ومع القانون الدولي".

وجاء في الرد على التماس: "إن الأحداث التي تكمن وراء هذه الالتماسات مختلفة تماماً عن الأحداث التي تنظم قوانين حقوق الإنسان بشكل تقليدي، ولا يمكن تطبيق القانون الخاص بحقوق الإنسان عليها كما

هي، وتعارض إسرائيل سريان قانون حقوق الإنسان خلال الصراع المسلح، والصليب الأحمر، أقرّ بأنها غير ملزمة بتطبيقها خلال نزاع مسلح".

وآدعت إسرائيل في ردّها، أن المظاهرات "تشمل أعمالاً (عدائية) من قبل حماس ضد إسرائيل في إطار الصراع المسلح المستمر بين الجانبين"، ومع ذلك، فقد تم التوضيح بأن إسرائيل لا تعتبر "المشاركة في الاضطرابات العنيفة أو في الاقتراب من الحاجز الأمني كمشاركة مباشرة في الأعمال العدائية"، وأنه يجب فحص كل حالة وفقاً لظروفها.

وميّزت النيابة العامة، بين قوانين تطبيق القانون المتعلقة بالمظاهرات ككل، وحالات العمليات العدائية التي يحاول فيها المتظاهرون اختراق الحدود، وإلحاق الضرر بالجنود والمدنيين، والفرق الرئيسي بينهما هو أنه في نموذج تطبيق القانون "يجب استخدام القوة المميّزة كمالأخيراً فقط"، بينما يسمح نموذج الأعمال العدائية باستخدام القوة، في ظروف معينة، حتى كمالأخيراً أول.

وقد استند رد الدولة على قرار المحكمة العليا لعام ٢٠١٥، في التماس قدّمه متظاهر على الحدود اللبنانية، أصيب بنيران الجيش الإسرائيلي، حيث حدد القرار أن "تفريق الخرق العنيف للنظام والذي يهدد الحياة، يشكل جوهرًا قانونيًا لاستخدام القوة المميّزة".

وطالبت النيابة العامة في إسرائيل، بعرض أوامر فتح النار وراء أبواب مغلقة، وبحضور جانب واحد، الدولة، بسبب تصنيفها الأمني ومعلومات استخباراتية إضافية.

من جهته دعا الاتحاد الأوروبي على لسان المتحدث باسم المفوضية الأوروبية مايا كوسيانشيك، إسرائيل إلى ضرورة الابتعاد عن استخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين السلميين في قطاع غزة؛ وأشارت إلى أن الاتحاد يتابع عن كثب التطورات المتعلقة بالمظاهرات في غزة، وأضافت أن "المفوضية تدعو الأطراف مجدداً لخفض التوتر، وأن مواصلة العنف لن تؤدي إلا لاستمرار المعاناة في غزة، وتلحق الضرر بجهود السلام". وأعربت عن حزنها لسقوط خسائر في أرواح المدنيين، داعية "إسرائيل" إلى عدم استهداف المدنيين لا سيما الأطفال؛ وجددت مطالبتها بفتح تحقيق كامل حول التطورات التي تشهدها المنطقة.

وقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، إنّ مسيرات العودة، ستنتقل للضفة الغربية المحتلة، وسيخرب فيها الفلسطينيون في الخارج، مؤكداً أنها ستتواصل إلى ما بعد الـ ١٥ من أيار القادم نذكرى يوم النكبة الفلسطينية. مشيراً إلى أن "هناك حالة من الوعي والمخزون الاستراتيجي في الضفة، قادرة على إشعال المقاومة وإسقاط القرارات التصفية للقضية الفلسطينية"، مشيراً إلى أن المسيرة "جاءت بقرار وطني من الهيئة العليا لذكرى النكبة ومسيرة العودة، وستصبح هذه المسيرة نهجا فلسطينيا".



وأوضح أن ما "تشهده حدود غزة بمشاركة عشرات الآلاف من الرجال والأطفال والنساء، هو صنع يعتبر تحولاً كبيراً، يسدّد فيه الشعب الفلسطيني ضربات للصفقات التي تستهدف القدس وقضية اللاجئين". ولفت إلى أن غزة رغم الجوع والحصار والفقر والعقوبات تخرج بعشرات الآلاف بل مئات الآلاف للمشاركة بالمسيرة، وستدخل فيها الضفة والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وستخرب فيها مخيمات اللجوء في الشتات.

وأكد أن "المسيرة ستسقط الصفقات المشبوهة وتوجّه رسالة تحذير إلى كل من يحاول أن ينخرط في صفقات بيع فلسطين أو التطبيق والاعتراف بالاحتلال". من جهة أخرى، شدّد هنية على أنه ليس هناك فتاوى في قطاع غزة "تحت الطلب" بل فتاوى منطلقاً من الأصول الفكرية وأمانة الموقف والتاريخ، وتطرّق إلى ما وصفها بـ "الفتاوى الجريئة" التي أفتى بها علماء الأمة، وحرّموا فيها التنازل عن شبر واحد من أرض فلسطين المباركة وعدوا ذلك خيانة لله والرسول. كما أشاد بوقوف العلماء في غزة وتصديهم للتطرّف الفكري الذي ابتلي به شباب الأمة، لمحاولة الاختراق الفكري للأمة، وبين أنهم سعوا للتظهير إلى الشريعة السمحة وأصول الفكر الذي قامت عليه أصول هذه الأمة.

### الكنيست يخول الكابنت باتخاذ قرار الحرب

صادق الكنيست بالقراءة التمهيدية الثانية والثالثة على مشروع قرار يخول المجلس الأمني المصغر إعلان الحرب دون الرجوع إلى الحكومة، وأفيد أنّ الكتلة الحزبية ألغت جميع الطلبات المقدمة للكنيست والتي كانت ستناقش حجب الثقة عن حكومة نتنياهو.

وينص مشروع القانون على إمكانية تفويض الحكومة للكابنت بالتفرد بقرار الحرب والسلم بموافقة رئيس الحكومة، إضافة إلى القيام بعمليات عسكرية قد تؤدي في النهاية إلى اندلاع حرب. ووفقاً للقانون السابق، فإن على رئيس الحكومة الحصول على موافقة الأغلبية الحكومية من أجل شن حرب أو عملية عسكرية، وهو ما يعتبر قانوناً أساساً بالكيان.

وكانت مبادرة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الخاصة بصلاحيات قرار "إعلان الحرب" أثارت ضجة كبيرة ونقاشاً واسعاً في أوساط النخب الإسرائيلية، الذي اعتبر بعضهم ذلك "إجراء خاطئاً"، فيما ذهب آخرون لوصفه بـ "محاولة لصرف النظر" عن التحقيقات الجارية معه في قضايا الفساد.

ويتيح القانون في حالات شاذة لرئيس الوزراء ووزير الحرب البدء بعملية عسكرية قد تتدرج إلى حرب دون العودة حتى للكابنت. وكانت القناة العبرية الثانية قد كشفت أن بنيامين نتنياهو، دفع باقتراح قانون

يسمح له بإعلان حرب أو عملية عسكرية قد تؤدي إلى حرب، دون الحاجة لموافقة الحكومة أو أغلبية أعضاء الكنيست.

وأوضحت القناة أنه بحسب القانون تكون موافقة المجلس الوزاري المصغر "الكابينيت" كافية، وفي أحيان معينة، دون الحاجة لحضور كافة أعضاء "الكابينيت".

وَدَعَى ننتياهو أن اقترح القانون جاء بسبب التسريبات التي انتشرت بكثرة خلال الحرب الأخيرة على غزة، إذ يكون إعلان الحرب من "الكابينيت" أقل عرضة للتسريب بكثير من الموافقة عليه في الحكومة، حيث يكون عدد المطلعين عليه أقل بكثير.

### الكنيست تقرر قانون الفيسبوك

أقرت الكنيست بالقراءة التمهيديّة الأولى قانون الفيسبوك والذي طرحته وزيرة القضاء "ايلت شيكد" ووزير الحرب الداخلي جلعاد اردان، ووفقاً لمشروع القرار سيتم تخويل محكمة القضاء للشؤون الإدارية أن تصدر أوامر لمزوّدي الانترنت لإزالة مقاطع تحريضية من شبكة الفيسبوك.

### الهند أكبر سوق لأسلحة العدو

كشفت وحدة الصادرات العسكرية التابعة لوزارة جيش الاحتلال "سيبات"، أن الهند أكبر سوق أسلحة لإسرائيل، مبيّنة أنها اشترت مختلف أنظمة الأسلحة والصواريخ والمركبات الجوية غير المأهولة خلال السنوات القليلة الماضية.

وأفادت وحدة الصادرات العسكرية "سيبات"، بأن الصادرات العسكرية عام ٢٠١٧ قد ارتفعت بنسبة ٤٠ % عن عام ٢٠١٦؛ وأن قيمة العقود العسكرية المبرمة بلغت ٩,٢ مليارات دولار، وهو ما يمثل زيادة للعام الثالث على التوالي.

وأن أكبر توزيع للصادرات كان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث بلغت ٥٨ %، تليها أوروبا بنسبة ٢١ %، وأمريكا الشمالية بنسبة ١٤ %، وإفريقيا ٥ %، وأمريكا اللاتينية بنسبة ٢ %.

وتّضح أن ٤٩ % من الأسلحة الإسرائيلية التي تم تصديرها بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧ بيعت إلى الهند، فيما ذهب ١٣ % منها إلى أذربيجان و ٦,٣ % إلى فيتنام.

وقفزت الواردات الهندية من إسرائيل الى ٢٨٥ % في السنوات الخمس الأخيرة مقارنة بـ ٢٠٠٨-٢٠١٢. وأن الشركات الإسرائيلية عام ٢٠١٧ صدرت أنظمة الصواريخ الدفاعية الجوية بنسبة ٣١ %، وأنظمة الرادار

١٧ %، والإلكترونيات الطيران ١٤ %، وأن الذخيرة الجافة بلغت نسبة صادراتها ٩ %، وأنظمة الاتصالات ٩ %، المراقبة والبصريات ٨ %، الطائرات دون طيار ٢ %، الأنظمة البحرية ١ %، الأقمار الصناعية والمساحة ١ %، وصناعات أخرى ٨ %.

فيما قال رئيس وحدة "سيبات" العميد بريجادير جنرال احتياط ميشال بن باروخ قوله إن "هذا إنجاز كبير وشهادة تقدير للصناعة العسكرية لإسرائيل؛ مشيراً إلى أن إسرائيل ضمن الدول العشر الأكثر تصديراً للوسائل الأمنية والدفاعية في العالم".

وكان تقرير حديث لمعهد "ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام"، قد صنّف دولة الاحتلال "الإسرائيلي" على أنها "خامس أكبر مورد للأسلحة في العالم، بعد الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وألمانيا"، وأن تصدير أنظمة الأسلحة الإسرائيلية ارتفع بنسبة ٥٥% على مدى السنوات الخمس السابقة، وهي أكبر زيادة بين البلدان العشرة الأوائل في هذه الفئة.

ووفق المؤشر العالمي لأقوى جيوش العالم، الصادر منذ أيام عن مؤسسة "غلوبال فاير باور" والذي يتضمن ترتيب جيوش ١٣٦ دولة حول العالم وفقاً لعدة معايير، تصنف "إسرائيل" في المرتبة الـ ١٦ عسكرياً. ويخضع هذا التصنيف لعوامل عدة، وليس فقط عدد ونوعية المعدات العسكرية المتطورة، ويأخذ في الحساب عدد قوات الجيش وعدد السكان خاصة الجاهزين لدخول الحرب والقوة العاملة في هذا البلد ساعة الحرب.

وتصدرت الهند ترتيب الدول الأكثر استيراداً للأسلحة الثقيلة، تبتعتها السعودية بالمركز الثاني ثم مصر والإمارات بالمركزين الثالث والرابع. كذلك حلت قطر في المرتبة العشرين للدول الأكثر استيراداً للأسلحة؛ وازداد استيراد الأسلحة بالشرق الأوسط بنسبة ١٠٣% خلال العشر سنوات الماضية، ليشكل ٣٢% من حجم الأسلحة المستوردة على مستوى العالم.

واحتلت السعودية المرتبة الأولى من بين دول الشرق الأوسط من حيث استيراد الأسلحة، وجاءت كثاني أكبر مستورد للسلاح في العالم بعد الهند، وارتفعت نسبة استيراد السلاح في السعودية بنسبة ٢٢٥% خلال السنوات الخمس الماضية مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقتها؛ وزودت الولايات المتحدة والدول الأوروبية السعودية بأكثر من ٩٨% من احتياجاتها من الأسلحة، حيث تستورد ٦١% من أسلحتها من الولايات المتحدة و ٢٣% من بريطانيا.

بالمقابل، وفيما يتعلق باستيراد إسرائيل للأسلحة من الدول الأجنبية، تحتل إسرائيل المرتبة ١٧ في العالم. إذ زادت إسرائيل وارداتها من الأسلحة بنسبة ١٢٥% في السنوات الخمس الأخيرة مقارنة بالسنوات الخمس

السابقة لها، ويتسدل من تقرير المعهد أن الولايات المتحدة مسؤولة عن ٦٠ % من هذا السلاح، بما في ذلك نقل ٩ طائرات من طراز F-35 "، من أصل ٥٠ طائرة بيعت لإسرائيل.

كما أن ألمانيا توفر ٣٠ % من واردات الأسلحة لإسرائيل ، حيث لا تشمل النسبة ثلاث غواصات أخرى متفق عليها بين البلدين من العام الماضي، على خلفية شبهة الفساد في صفقة الغواصات المعروفة بـ"القضية ٣٠٠٠"، بينما إيطاليا التي تزود إسرائيل بطائرات التدريب للسلاح الجوي الإسرائيلي، أتت بالمرتبة الثالثة مع ١٠ %، حسب تقرير المعهد.

وذكر المعهد في تقريره أن ثلث الأسلحة التي بيعت في الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٣ و ٢٠١٧ ذهبت لمنطقة الشرق الأوسط وهو ما يشكل نسبة ٣٢ %، لافتا إلى أن معظم دول المنطقة متورطة في نزاعات مسلحة في المنطقة.

واحتفظت الهند برتبها طوال الخمسة أعوام الماضية كأول مستورد للسلاح في العالم، حيث يساهم التوتر بين الهند من جهة وباكستان والصين من جهة ثانية احتدام السباق نحو التسليح في المنطقة؛ بعدها تأتي السعودية في المرتبة الثانية، متبوعة بمصر والإمارات العربية المتحدة والصين.

فيما عززت الولايات المتحدة الأميركية موقعها كأكبر بائع للأسلحة في العالم على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث باعت نحو ثلث الأسلحة العالمية ٣٤ % خلال تلك الفترة، وباعت أسلحة إلى ما لا يقل عن ٩٨ بلدا؛ وشكلت طائرات القتال والنقل جزءا كبيرا من صادرات السلاح الأمريكية، وبلغت نسبة صادرات السلاح الأميركية في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ حوالي ٣٠ % من الإجمالي العالمي. وذهب أقل من نصف المبيعات الأميركية بقليل إلى الشرق الأوسط، في حين شكلت آسيا ثلث المبيعات، وكانت السعودية السوق الأكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، حيث استحوذت على ١٨ % من المبيعات الأميركية. ومثل باقي المصدرين الرئيسيين، فإن الولايات المتحدة تستخدم صفقات الأسلحة كأداة للسياسة الخارجية، وفقا للمعهد.

وتم توقيع بعض الصفقات التي ساهمت في زيادة مبيعات الولايات المتحدة خلال إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، وقال رئيس برنامج الأسلحة ونفقات الجيش في "سيبري"، أود فلورانت، في بيان إن "هذه الصفقات والعقود الرئيسية الموقعة في عام ٢٠١٧ ستضمن بقاء الولايات المتحدة كأكبر مصدر للأسلحة خلال الأعوام المقبلة".

بينما روسيا كانت ثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم، حيث باعت خمس الاسلحة العالمية، وشحنت أسلحة إلى ٤٧ دولة؛ وذهب أكثر من نصف صادرات روسيا إلى الهند والصين وفيتنام.

واحتلت فرنسا المرتبة الثالثة بنسبة ٦,٧ % من المبيعات العالمية، تلتها ألمانيا ثم الصين. بينما ذهبت ثلث صادرات العالم من الأسلحة إلى خمس دول هي الهند والسعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة والصين.

### واشنطن و نزع النووي الإسرائيلي

اشتراطت الإدارة الأميركية مؤخراً مناقشة نزع أسلحة إسرائيل النووية باعتراف كل دول الشرق الأوسط بـ"شرعيتها وحقها في الوجود كدولة سيادية"؛ يأتي ذلك بينما تجري في جنيف محادثات تمهيدية لمؤتمر بشأن منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) والذي سيعقد في العام ٢٠٢٠، علماً أنه يعقد مرة كل خمس سنوات، ويتناول فحص انتشار الأسلحة النووية ومنع انتشارها؛ يشار في هذا السياق إلى أن إسرائيل لم توقع على الميثاق، بينما تنشط مصر منذ سنوات في كافة الهيئات الدولية لاتخاذ قرار يطالب بمناقشة الترسنة النووية لإسرائيل.

وفي العام ٢٠١٠، في عهد الرئيس الأميركي باراك أوباما، صدر قرار، خلافاً لموقف الحكومة الإسرائيلية، بعقد مؤتمر لنزع الأسلحة النووية من الشرق الأوسط. وتمّ توكيل فنلندا باستضافة المؤتمر وتنظيمه، إلا أن الوسيط الفنلندي لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن عقد المؤتمر بعد عدة جولات من المحادثات. وفي العام ٢٠١٥ عرقلت الولايات المتحدة اقتراحاً مصرياً يفرض على إسرائيل عقد المؤتمر، وكان موقف الإدارة الأميركية في حينه أن نزع الأسلحة النووية يجب أن يكون عن طريق الحوار مع إسرائيل. وخلال المحادثات مع الوسيط الفنلندي، ادّعت إسرائيل أنه لا يمكن فصل مسألة السلاح النووي عن مجمل القضايا الأمنية في المنطقة، وحالة الحرب بين إسرائيل وبين دول أخرى. كما ادعت إسرائيل أنها غير موقّعة على الاتفاق، في حين أن دولاً موقعة عليه، مثل إيران وسورية وليبيا، تخرق الميثاق، وتحاول تطوير أسلحة نووية.

وكانت الولايات المتحدة قد قدمت ورقة موقف، إلى اللجنة المنظمة للاجتماع؛ تبنت فيها موقف إسرائيل بالكامل؛ وكررت الولايات المتحدة، في ورقة الموقف هذه، التزامها بجعل الشرق الأوسط خالياً من الأسلحة النووية، وأضافت أن "هناك عدم رغبة من قبل دول معينة بمناقشة هذا الشأن بشكلٍ بناء، وبدلاً من مناقشة ذلك في محادثات مباشرة، فإن عدّة دول تحاول استغلال هذه المناقشات، التي تجري مرة كل خمس سنوات، من أجل فرض عمل ما؛ هذه الجهود هي خطأ وليست مجدية". وأضافت: "إن جولة المحادثات بين السنوات

٢٠١٠ حتى ٢٠١٥، بوساطة فنلندا، كانت مثالا على محدودية التركيز على السلاح النووي دون التعامل مع القضايا السياسية والأمنية في المنطقة".

كما جاء أن "الشرق الأوسط يعاني من عدم ثقة بين الأطراف بسبب عقود من المواجهات المسلحة، وأن الجهود من أجل بناء الثقة معقدة، خاصة بسبب رفض عدة دول الاعتراف بإسرائيل كدولة سيادية.. وبدلاً من ذلك فإن هذه الدول تحاول عزل إسرائيل، وعدم الثقة ينبع من محاولة عدة دول الحصول على أسلحة دمار شامل من خلال خرق التزامات الرقابة على السلاح، وتعمل إيران على خرق الاستقرار في المنطقة، ودعم منظمات إرهابية، ونشر أسلحة بالستية، وقد تفاقم ذلك منذ العام ٢٠١٠".

وتضمّن الموقف الأميركي أيضاً، كتوصية للمستقبل، أن المسؤولية المركزية تقع على الدول في المنطقة. وأن "الحوار الإقليمي لا يمكن أن يكون منفصلاً عن المباحثات حول أمن المنطقة. والولايات المتحدة على قناعة بأن الدفع باتجاه منطقة خالية من السلاح النووي يجب أن يكون على أساس حوار بين الأطراف، كما أن دول المنطقة يجب أن تدعم المعايير العالية لعدم نشر أسلحة بموجب محضر (بروتوكول) الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

### العدو متخوف من وقف التنسيق الأمني

زعمت صحيفة "معاريف"، أن إسرائيل متخوفة من وقف التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، مشيرة في ذات الوقت إلى أن المنظومة الأمنية والجيش والشاباك، سيطورون وسائل بديلة للتنسيق الأمني مع أجهزة السلطة.

وأوضحت أن المنظومة الأمنية تتعامل بجدية مع تصريحات عباس الأخيرة، التي يهدّد فيها بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، مؤكدةً على خطورة هذا الأمر، لأن أجهزة أمن السلطة أحبطت حوالي ٤٠% من إجمالي العمليات التي كانت مخططة ضد أهداف إسرائيلية؛ وأضافت: "في غالبية الحالات، كانت تعمل أجهزة أمن السلطة وفقاً لمعلومات من المخابرات الإسرائيلية، وكانت تعتقل المطلوبين الذين يخططون لتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية بشكل مسبق".

ولفتت الصحيفة، إلى جانب آخر يشكل خطراً كبيراً لو تمّ وقف التنسيق الأمني، وهو أن أجهزة أمن السلطة تفرض لهماً حقيقياً للتظاهرات والمواجهات التي تحدث ضد قوات الجيش الإسرائيلي بالضفة، وتعمل على الحفاظ على النظام العام.

وبيّنت أن السلطة تستفيد من التنسيق والتعاون الأمني مع إسرائيل، فهي تعتمد بشكل كبير على المعلومات التي تردها من المخابرات الإسرائيلية، لمحاربة حركة حماس، ولولا هذا التعاون وهذه المعلومات لكانت حركة حماس نجحت بشكل كبير في الضفة، واستطاعت إزعاج إسرائيل وضعف أمن السلطة. وقالت الصحيفة إن "إسرائيل تُشجّع عدة دول غربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لتطوير أجهزة أمن السلطة، مضيفاً "وقف التعاون والتنسيق الأمني لن يضرّ بإسرائيل لوحدنا، بل سيضرّ بالسلطة كذلك".

### إيران التهديد الأكبر

قال رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق ورئيس "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، عاموس يدلين، "إن التهديد الرئيسي لإسرائيل" خلال ما وصفه بشهر أيار "المتفجر"، هو "تيّة إيران في الرد على الضربات الجوية في سورية، التي تنسبها لإسرائيل"، وأكد أنها (إيران) "سوف ترد". واعتبر يدلين أن "هناك ثلاثة خيارات رئيسية للرد الإيراني المتوقع، وهي: إطلاق صواريخ من إيران وسورية تستهدف إسرائيل، وهجوم بري من المناطق اللبنانية أو من الجزء غير المحتل مرتفعات الجولان السوري، وهجمات تستهدف الإسرائيليين في الخارج". وأضاف أن الإيرانيين "لا يفضلون إطلاق صواريخ مباشرة من إيران، لأن ذلك سيؤدّي إلى حرب هم غير معنيين في نشوبها خلال هذه الفترة". كما استبعد يدلين خياره الثاني، حيث أشار إلى أن "الإيرانيين لا يريدون أيضاً العمل من لبنان، لأن حزب الله يستعد لخوض الانتخابات النيابية، ويطالب بالأ يكون طرفاً في مواجهة قريبة مع إسرائيل". وتابع يدلين أن الاستعدادات الإسرائيلية على "الجبهة الشمالية"، التي يعتبرها عسكريون إسرائيليون الجبهة الأكثر خطورة، "تحسّنت الإجراءات الأمنيّة بشكل لا يمكن وصفه في السنوات الأخيرة، لكن يجب علينا الاستعداد لهذا الاحتمال".

واعتبر أن تأخر الرد الإيراني جاء نتيجة لنقاش داخلي حقيقي في إيران، لا يتفقون جميعاً مع توجهات فيلق القدس، الذي يتبع للحرس الثوري الإيراني؛ وأضاف أن تأخر الرد الإيراني، يتعلق، كذلك، بمسألة القدرات (في إشارة إلى القدرات العسكرية الإيرانية)، وتساءل: "هل لديهم خطة واضحة على الرف أو أنهم بدأوا يعدونها للتو؟". وختم أن إيران لن تخرج نفسها بعملية عسكرية فاشلة ضد إسرائيل.

**الاتحاد الأوروبي: سنستمر في دعم "الأونروا"**

أكدت نائب سفيرة الاتحاد الأوروبي في لبنان جوليا دوبيولي استمرار التزام الاتحاد الأوروبي في دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، وتقديم المساعدات للاجئين والنازحين من سوريا. وجدّدت قرار الاتحاد الأوروبي بمواقفه الثابتة تجاه القضية الفلسطينية وقضايا اللاجئين الفلسطينيين لا سيما في لبنان؛ وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي يبذل مجهودات كبيرة لضرورة تحسين ظروف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ولا سيما السماح لهم بالعمل والتملك وتحسين ظروف المخيمات.

وكان الناطق الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين سامي مشعشع حذر من أن الأونروا قد تعجز عن تقديم خدماتها للاجئين مطلع أيلول المقبل في حال لم تحل الازمة المالية التي تعاني منها.

وكان المفوض العام للأونروا بيير كرينبول، قال في مؤتمر للمانحين الدوليين بشأن سوريا في بروكسل، في تصريحات نقلتها رويترز "إن العجز في تمويل الوكالة قد يعني كذلك عدم وجود أموال كافية لإعادة فتح المدارس في آب و أيلول في بداية العام الدراسي الجديد".

### مؤتمر فلسطيني أوروبا ١٦

انعقد مؤتمر فلسطيني أوروبا السادس عشر في مدينة ميلانو الإيطالية، وتضمن العديد من الأنشطة والبرامج، وتزداد أهمية انعقاد المؤتمر لهذا العام في تزامنه مع سبعينية نكبة فلسطين، ومواكبة فلسطيني أوروبا لمسيرات العودة الكبرى بفعاليات موازية في عموم القارة.

وتناول المؤتمر كافة ملفات القضية الفلسطينية، كالقدس والأسرى وحصار غزة ووضع المخيمات في الداخل والشتات ومأساة فلسطيني سورية.

وفي خطوة متقدمة نظّم المؤتمر ملتقى باللغة الإيطالية يحضره شخصيات سياسية وازنة ومئات الإيطاليين المناصرين لحقوق الشعب الفلسطيني. وعُقد خلال المؤتمر ملتقيات نقابية وشبابية ونسائية متنوعة شارك فيها عشرات من الشخصيات الوازنة والنقابية العربية والدولية.

واستضاف المؤتمر ثلة من الضيوف الإعلاميين والحقوقيين والسياسيين والناشطين الفلسطينيين والعرب والأوروبيين المناصرين للحق الفلسطيني. وتوافدت قوافل العودة الفلسطينية من مختلف المدن الأوروبية إلى المؤتمر للمشاركة في أعماله وفقراته المتنوعة.

### رواتب موظفي السلطة في قطاع غزة



ذكرت صحيفة هآرتس، أن وزير الطاقة والموارد المائية "يوفال شتاينتس" اقترح أن تقوم إسرائيل بخصم المبلغ المجمّد من أموال الضرائب التي تنقلها للسلطة، وتحويله بشكلٍ مستقلٍ إلى الموظفين في قطاع غزة؛ مؤكداً أن اقتراحه قابل للتفويض، ويأتي بهدف تخفيف الضغط الاقتصادي في القطاع؛ ونقل محلل الشؤون الأمنية للصحيفة العبرية عاموس هرئيل، الاقتراح الذي جاء في إحدى المشاورات الأمنية الأخيرة، مشيراً إلى أنهم في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لم يردوا حتى الآن على هذا الاقتراح.

وقال بأن جزءاً من الضائقة الحالية في غزة ينبع من قرار الرئيس عباس تجميد دفع الرواتب لموظفي السلطة في القطاع، وذكر أن "هذا العقاب أضرّ بالقوة الشرائية للسكان، إلى درجة أن حجم التجارة المحولة من إسرائيل والضفة الغربية إلى غزة، تقلص؛ لأنه لا يوجد من هو قادر على شراء البضائع".

### ممر السلام والازدهار

وعلى صلةٍ اجتمع ممثلو الأردن وإسرائيل والفلسطينيين برعاية اليابان، على شاطئ البحر الميت في الجانب الأردني لبحث مشروع "ممر السلام والازدهار". وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن وزير الخارجية الياباني ترأس اجتماعاً نادراً بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين للمضي قدماً في مجمع صناعي زراعي يهدف إلى تعزيز التجارة والتعاون عبر الحدود بين البلدان الثلاثة. وقال وزير الخارجية الياباني الذي ترعى بلاده المشروع "نحن نشهد نتائج ملموسة، جهودنا المشتركة أخيراً بدأت تؤتي ثمارها"، مشيراً إلى أن المشروع "شهد إنشاء ١٢ شركة فلسطينية تعمل ضمن منطقة أريحا الصناعية الزراعية، وفرت فرص عمل لمئات الفلسطينيين"، وأكد أن "ممر السلام والازدهار مشروع حيوي لتنمية الاقتصاد في فلسطين والازدهار في وادي الأردن".

ويهدف المشروع الذي أطلق العام ٢٠٠٧ إلى المساهمة في تحقيق "السلام" وتوفير مئات فرص العمل للفلسطينيين وتسهيل تصدير المنتجات الزراعية والصناعية عبر ممر خاص إلى الأردن ومنه إلى العالم؛ وعقدت الوحدة الاستشارية الرباعية الأطراف والتي تضم الأردن وإسرائيل والفلسطينيين واليابان اجتماعاً على المستوى الوزاري لبحث تطورات المشروع.

ومتلّ إسرائيل وزير الاقتصاد والصناعة ايلي كوهين والأردن وزير التخطيط والتعاون الدولي عماد فاخوري والفلسطينيين وزير الخارجية رياض المالكي، فيما مثل اليابان وزير خارجيتها تارو كونو.

وقال وزير الخارجية الياباني خلال مؤتمر صحافي عقده عقب الاجتماع "نحن نشهد نتائج ملموسة، جهودنا المشتركة أخيراً بدأت تؤتي ثمارها"؛ وأشار إلى أن "الوزراء المجتمعين اليوم قدموا إلى هنا وهم يؤمنون

---

بأن اجتماع اليوم سيساهم بشكل قوي في السلام في المنطقة". وإن "اجتماع اليوم سار بشكل جيد جدا ومنطقة أريحا الزراعية الصناعية ستتقدم إلى المرحلة الثانية".